﴿ شرکت خیریهٔ صحافیهٔ ﴾

شرکتمزك بدایت تشکلندبرو کتب ورسائل عربیه وترکیه غایت مصحح
واهون فیاتله نشراولندیغی کبی له الحمداشبویك اوچیوزبش سنه‌سی دخی
(شرح العلاقه حافظ سید) تصحیحنه اهتمام ایله طبعنه موفق اولنوب رنجی
شعبه‌سی حکا کلرده (٤٥) وایکنجی شعبه‌سی ازمیرده جبار اغانك
دکانده واوچنجی شعبه‌سی بروسه ده عبدالله افندینك
دکانده کرك ومصارفات نقلیه سی ضم ایله
استانبول فیاتنه صاتلقده در

(وسلانیکده استانبول چارشوسنده امین)
(افندینك دکانده دخی صاتلقده در)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى * وسلام على عباده الذين اصطفى * اما بعد فانى قد جعلت خطبة ماجمعته من كتب المتقدمين * وصنف المتأخرين * على رسالة لم يكن لها نظير ومثل من الاولين والآخرين * لاستاذنا العالم الفاضل العلامة المحقق * والعامل الكامل الخبر المدقق * شيخ المشايخ الحنفية * ومحى الدين والسنة السمحة السهلة الحنفية * ابياتا للعلماء * وقصائد للعظماء * ومنظومات للصلحاء * ما من حاجة دعى بها الا وقد اجابها من له العزة والاسماء الحسنى لتكون تحفة اخرى * لمن نظر فى هذا الشان الاحرى * كما كان هذا الشرح تحفة والمتن تحفة اخرى ذكر الامام اليافعى انه قال ابن دحية انشدنى الحافظ العلامة المشهور ابو زيد عبدالرحمن السهيلى بهذه الابيات السبعة وقال انه ماسئل الله تعالى بها حاجة الا اعطاه اياها * بيت * فى البحر الكامل

لابى القاسم المالقى

* يا من يرى ما فى الضمير ويسمع * انت المعد لكل ما يتوقع *
* يا من يرجى للشدائد كلها * يا من اليه المشتكى والمفزع *
* يا من خزائن رزقه فى قول كن * امن فان الخير عندك اجمع *
* مالى سوى فقرى اليك وسيلة * فبالافتقار اليك فقرى ادفع *
* مالى سوى قرعى لبابك حيلة * فلئن رددت فاى باب اقرع *

ومن

* ومن الذى ادعو واهتف باسمه * ان كان فضلك عن فقيرك يمنع *
* حاشا لفضلك ان تقنط عاصيا * والفضل اجزل والمواهب اوسع *

﴿ شعر للامام زين العابدين لقضاء الحاجات ﴾

* اليك يارب قد وجهت حاجاتى * وجئت بابك يارب برغباتى *
* انت العليم بما يحوى الضمير به * يا عالم السر علام الخفيات *
* اقض الحوائج لى ربى فلست ارى * سواك يارب من قاض لحاجات *
* وسع بفضلك رزقى كى اعيش به * ياقاسم الرزق من فوق السموات *
* لاتأخذن بذنب انت تعرفه * فاغفر بجودك يارب خطيئاتى *
* سهل امورى واختمها بمنقلى * بعد المماة الى روضات جنات *
* واجمع لى الشمل فى اهلى وفى ولدى * وردنى نحو احبابى بمرضات *
* ياخالق الخلق يامن لاشريك له * اسمع دعائى ويسر لى مهماتى *
* حقق بجودك آمالى ومطلبى * وبلغنى الى اقصى ارادا تى *
* يامن تعالى فلا وصف يقوم به * للو صفين ولا مدح البريات *

﴿ شعر فى البحر الكامل للامام الزمخشرى ﴾

* يامن يرى مد البعوض جناحها * فى ظلمة الليل البهيم الاليل *
* ويرى نياط عروقها فى نحرها * والمخ فى تلك العظام النحل *
* ارحم لعبد تاب من فرطاته * ماكان منه فى الزمان الاول *

﴿ شعر فى البحر البسيط للامام الاندلسى فى انجاح المهمات ﴾

* يارب هيئ لنا من امرنا رشدا * واجعل معونتك الحسنى لنا مددا *
* ولا تكلنا الى تدبير انفسنا * فالنفس تعجز عن ادراك مافسدا *
* انت الكريم وقد وجهت من املى * الى جنابك وجها سائلا ويدا *
* ولارجاء ثواب انت تعلمه * فاجعل ثوابى دوام السعر لى ابدا *

﴿ بيت فى البحر البسيط لتفريج الكرب ﴾

* مازال لطفك منك يشملنى * وقد تجددلى ما انت تعلمه *
* فاصرفه عنى وقد عودتنى ابدا * فمن سواك لهذا العبد يرحمه *

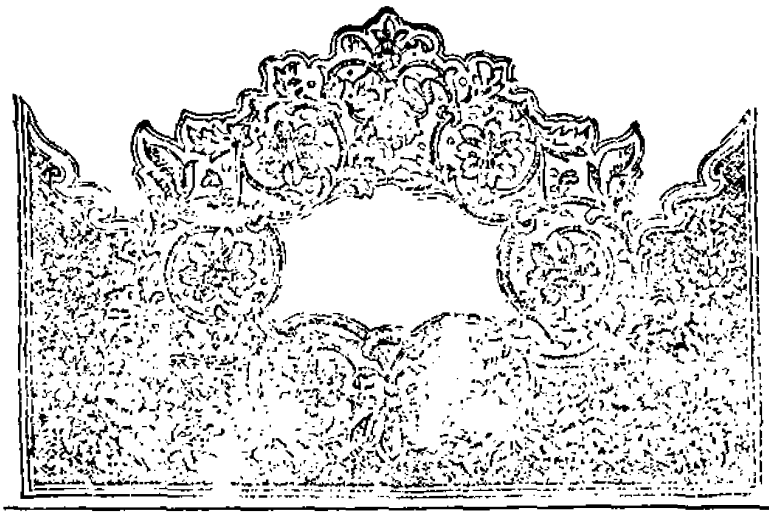

❁ شرح العلاقه لحافظ سيد ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمود الانطاكى رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم قال (الحمد لله) اقتداء بكتاب الله عز وجل وعملا برواتين مشهورتين لحديث الابتداء وعملا بما شاع بين المؤلفين والباء فى البسملة للاستعانة عند البيضاوى وللملابسة والمصاحبة عند الزمخشرى ومعنى باء الملابسة مصاحبة احد المعمولين بالآخر وهو المجرور وتلك المصاحبة اما فى معنى العامل فقط كما فى خرج زيد بعشيرته اذا خرج زيد قبل الظهر وعشيرته بعد العصر واما فى زمان العامل

❁ لمصنفك ❁

امابعد فراغى عن نقل المناجات المنظومة لهؤلاء العظام البررة الممدوحة فقد افتتح المصنف قدس سره بحمد الله سبحانه وتعالى ❁ والصلوة على نبيه محمد المصطفى ❁ فقال (الحمد لله) اى كل الحامدية او المحمودية عرفيا كان الحمد اولغويا اومايطلق عليه لفظ الحمد ٣ على طريق عموم المجاز فيكون الحمد على وجه اكمل وعلى اى تقدير كان لايبلغ حمد البشر حمد الله لذاته تعالى وتقدس كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم ❁ لااحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ❁ (لله) اى للذات الواجب الوجود المستجمع بجميع صفات الكمال والمنزه عن جميع صفات النقصان والمثال

❁ مطلقا ❁

٣ على رأى اهل السنة او جنسها على رأى اهل الاعتزال لانه المتبادر الى الفهم الشايع فى الاستعمال لاسيما فى المصادر عند خفاء قرائن الاستغراق ولاهل السنة ان مقام الحمد يقتضى المبالغة وذلك قرينة العموم فيحمل التعريف الجنسى على الاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى لانه الخالق لكل محمود عليه هكذا افاده بعض الكمل (منه)

مطلقا سواء كانت فى معنى العامل ايضا كما اذا خرج هو وعشيرته فى المثال المذكور قبل الظهر اولا كما فى باء البسملة المتعلقة بالافعال الخاصة كاقرأ لان الاسم لايكون قارئا لكن يكون مقارنا للمتكلم وقت القراءة والقسم الثانى من باء الملابسة باء الالصاق فلذا قالوا المصاحبة اعم من الالصاق وعلى التقديرين فالمتعلق اما خاص ان قدر بقرينة واما عام اذا لم يقدر بها واذا كان متروكا منسيا فعلى الاول يكون لغوا وعلى الثانى مستقرا فان قيل هذا مخالف للمشهور وهو ان الباء اذا كانت للملابسة يكون الظرف مستقرا واذا كانت للاستعانة يكون لغوا فيقال لامخالفة لان مبنى المشهور كون المتعلق المحذوف على تقدير الملابسة عاما لمناسبة بين المتعلق والمتعلق لعموم الملابسة وعلى تقدير الاستعانة خاصا لمناسبة المذكورة لخصوص الاستعانة فالمشهور مبنى على رعاية المناسبة والمذكور مبنى على عدمها فلا مخالفة وللاسم معنى لغوى وهو ما انبأ عن المسمى شامل للاقسام الثلثة للكلمة ومعان اصطلاحية احدها مايقابل الفعل والحرف وثانيها مايقابل الصفة وثالثها قسم العلم الذى يقابل الكنية واللقب فلا يناسب الحمل ههنا على المعنيين الاخيرين ٥ لعدم شمولهما لاسماء الله تعالى المأخوذة على وجه الوصفية او المشعرة بالمدح كالرؤف والله فلا يناسب لكون اضافة الاسم الى الله للاستغراق وان ناسب لكونها للعهد بل المناسب ان يحمل على احد الاولين فاذا حمل على ما انبأ عن المسمى مثلا فاما ان يراد بالاسم افراده اومفهومه المذكور اوكلفظة لما قال البركوى فى منهوات امتحان الاذكياء من ان كل مستعمل لايخلو عن احد ثلثة ان يراد به ماصدق عليه مفهومه وهو الغالب نحو زيد قائم والحيوان يأكل ويشرب ونفس مفهومه وهذا قليل نحو الانسان كلى ونوع واللفظ نفسه وهو الاقل نحو زيد كلمة انتهى ولفظة الجلالة ايضا اما ان يراد بها المفهوم وهو المعبود بالحق او الفرد وهو ذاته المقدسة او اللفظ نفسه فيضرب الاحتمالات الثلثة للاسم الى الاحتمالات الثلثة للفظة الجلالة فيكون الحاصل تسعة فبقرينة التبرك والاستعانة

٥ بل الاخير غير صحيح ههنا على التقديرين فى الاضافة لعدم الاسم الغير المشعر بالمدح فى اسماء الله تعالى فيكون التعبير بالمناسبة على عهدية الاضافة وبعدمها على تقدير الاستغراقية صحيحا فى الاخير بقطع النظر عن عدم وجود الاسم الغير المشعر به

(منه)

بالاسم سقط احتمال المفهوم واللفظ منه لعدم معنى التبرك والاستعانة بهما فسقط فى مقابلة كل احتمال احتمالات ثلثة من الله فبقى ثلثة احتمالات من التسعة و بتوصيف الله تعالى بالرحمن سقط احتمال اللفظ والمفهوم من الله لعدم معنى رحمتهما فبقى احتمال واحد وهو ارادة الافراد من الاسم مثل القادر والخالق وارادة الفرد من لفظ الله فالاضافة من قبيل اضافة الدال الى المدلول فهى لامية لغة واصطلاحا فما يقال من ان الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص مبنى على ارادة اللفظ من لفظ الله وهو خلاف الظاهر لعدم مساعدة ظاهر التوصيف بالرحمن واحتياجه الى الحمل على المجاز العقلى من قبيل نسبة ماهو حقه النسبة الى المدلول الى الدال واختار لفظا واحدا من الدال على جلالة الرب وقهره ٢ وهو لفظ الله واختار لفظين من الدال على الرحمة وهما الرحمن الرحيم للاشعار ان رحمة الرب غالبة على قهره كما ورد فى الحديث والتفصيل يطلب من محله وهذا نبذة منه لرعاية البسملة الشريفة ولام الحمد لا يناسب ان يحمل على العهد الذهنى لاشعاره ٨ لمذهب الاعتزال وهو كون بعض فرد الحمد بحسب الحقيقة للمخلوق فى مقابلة بعض الافعال الاختيارية لكونه خالقا له عند اهل الاعتزال ثم لا يناسب ان يحمل على العهد الخارجى لانه وان لم يشعر لهذا المذهب لكنه لا يقيد لاحاطة جميع افراد الحمد لله لانه اذا حمل على العهد اريد به الفرد الاكمل وهو حمد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ان خصص الوصف فى تعريف الحمد اللغوى باللسان وحمد الله تعالى ان لم يخصص فلا يناسب لمقام الحمد تم المناسب المحيط الغير المشعر هو الجنس او الاستغراق لكن الجنس اولى منه بحسب الوضع اذا كان حرف التعريف موضوعا للعهد الخارجى والجنس دون غيرهما والاستغراق اولى منه بحسب المقام لافادته قصر جميع الافراد لله بالذات وهو المقصود بخلاف الجنس لافادته قصر مفهوم الحمد بالذات لاقصر جميع الافراد اولا و بالذات بل ثانيا لاستلزام قصر المفهوم قصر افراده فان قيل هذا القصر من اى قسم من اقسامه فيقال من اقسام قصر الموصوف وهو الحمد

٢ فان قيل كيف يدل لفظ الجلال على القهر و العظمة بخلافهما فيقال انه موضوع لذاته الصرفة وعلم له وذاته لكمل عظمته يستفاد بالالتزام من لفظ الموضوع له القهر والجلالة فيكون اضافه لفظ الى الجلال فى قولهم لفظ الجلال بالتذكير او بالتأنيث من اضافة الدال الى المدلول التزامى بخلافهما لانهما لكونهما من الاسماء المأخوذة على وجه الوصفية يستفاد منهما بالتضمن الرحمة المقصود من صيغة الصفة (منه)

٨ فان قيل ان الاشعار المذكور فى العهد الذهنى متحقق فى العهد الخارجى لان عدمه انما يكون فى الاستغراق والجنس فكيف يصح تخصيصه ٦

على الصفة وهى الكينونة لله من الاضافى لان الحقيقى لايوجد فى قصر الموصوف فيكون المعنى كل فرد من افراد الحمد مقصور على الكينونة لله لايتجاوز على الكينونة لغير الله فان قيل يلزم الكذب بعد الحمل على الاضافى لان للحمد اربعة اقسام باعتبار الحامد والمحمود من القديم الى القديم كحمد الله تعالى الى ذاته تعالى ومن القديم الى الحادث كحمده تعالى الى النبى ومن الحادث الى الحادث كحمد بعضنا الى بعضنا ومن الحادث الى القديم كحمدنا لله تعالى فالقصر صحيح بالنسبة الى الاول والاخير لابالنسبة الى الاوسطين فيقال ان وجود هذين القسمين بالنسبة الى الظاهر والمتحقق بحسب الحقيقة هو الاول والاخير لان الله تعالى خالق كل شئ والمخلوق كالنقوش فيقيد طرف المبتدأ بقيد بحسب الحقيقة فيكون المعنى كل فرد من افراد الحمد بحسب الحقيقة او بقيد قصره فيكون المعنى كل فرد من افراد الحمد مقصورا بحسب الحقيقة على الكينونة لله فلا كذب فان قيل انه اذا كان لام لله للاختصاص فيلزم الاستدراك فيقال ان اللام انما يفيد الاختصاص الارتباطى لاالحصرى والمستفاد من تعريف المسند اليه هو الحصرى ولو سلم ان الاختصاص المستفاد من لام لله حصرى فيحمل على التأكيد لرد اهل الاعتزال القائلين بكينونة الحمد لغير الله بحسب الحقيقة فلا استدراك وان قيل كون الحمد مبتدأ وعرضا قائما بالحامد مخالف لما تقرر فى النحو من ان المبتدأ ذات والخبر وصف من اوصافه فيقال ان للذات معانى مشهورة الاول المستقل بالمفهومية ولايراد هنا لان الخبر لكونه مستقلا بالمفهومية ذات بهذا المعنى والثانى الحقيقة ولايراد هنا ايضا لان الخبر لكونه حقيقة من الحقايق ذات بهذا المعنى والثالث القائم بذاته وهو الجوهر لاالعرض ولايراد ايضا لعدم وجوده فى بعض المبتدأ الذى كان عرضا بل المراد هنا معنى رابع وهو مايحمل عليه شئ المنسوب اليه كما يراد فى علم المعانى من الموصوف المنسوب اليه فالحمد ذات بهذا المعنى فلا مخالفة ويمكن ان يخرج ذاتية المبتدأ فى المعنى الثالث بان المراد من القائم بذاته مايقوم به الغير من حيث يقوم به الغير سواء كان جوهرا اوعرضا

٦ بالعهد الذهنى فيقال ان فى العهد الخارجى مع الاشعار المذكور اشعارا معارضا له بان المستحق للحمد الاكمل يكون مستحقا لغيره بالطريق الاولى وان لم يفد لان الاستحقاق بالاكمل لا يستلزم الاستحقاق لغيره فيه تعالى لجواز الاستحقاق بالاكمل لكمال علوه تعالى دونه لغيره فسقط الاشعار ان معا فلا يرد ان الاشعار المعارض معارض لعدم افادة العهد الخارجى لاحاطة جميع افراد الحمد لسقوطه ولعدم بلوغه مرتبة الافادة فان قيل ان عدم افادة الاحاطة متحقق فى العهد الذهنى فكيف يصح تخصيصه بالعهد الخارجى فيقال فلظهوره فى العهد الذهنى لعدم الاشعار ٩

كما اشار اليه الفاضل السيالكوتى فى حاشية المطول فى بحث القصر فيكون الحمد حينئذ ذاتا بالمعنى الثالث لكون الكينونة قائمة به فلا مخالفة فيعرف من معرفة معنى ذاتية المبتدأ معنى وصفية الخبر وجملة الحمدلة خبرية مستعملة فى حقيقتها فيكون حمد المصنف بطريق الاشارة والالتزام لان الاخبار بكينونة كل حمد لله تعالى يستلزم حمده بانه محمود بكل حمد اومستعملة فى الانشاء الغير الطلبي كبعت واشتريت فتكون مجازا فى اللغة وحقيقة فى العرف اومستعملة فى الانشاء الطلبي فتكون مجازا فى اللغة والعرف بمعنى ليكن الحمد لله وعلى التقديرين يكون حمده صراحة وعلاقة المجاز مشابهة نسبة الانشائية الى النسبة الخبرية فى النسبة التامة اوفى المطابقة مطلقا مفروضة كانت كما فى الانشاء اومحققة كما فى الخبر فيكون استعارة اصلية فى مطلق النسبة وتبعية باعتبار الهيئة فى النسبة المخصوصة اوغير مشابهة وهو السببية او المسببية لان الانشاء سبب للخبر بحسب الخارج والخبر سببه بحسب الذهن فان قيل ان المجاز منافٍ للحقيقة لاستلزامه قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فكيف يصح ان يقال انها تحتمل ان تكون حقيقة او مجازا لان احد الاحتمالين مناقض للآخر فيقال نعم اوكان المجاز مجازا قطعيا والحقيقة حقيقة قطعية وهو ممنوع فى امثال هذا المقام بل المجاز والحقيقة المرادان فيها محتملتان فلا تنافى بينهما لعدم القرينة المانعة فى المجاز المحتمل لان التعريف المأخوذ فيه القرينة المانعة للمجاز القطعى فقط قال المصنف (حمد الشاكرين) للاشارة الى ان حمده فى مقابلة انعام الله تعالى فيكون اشارة الى استحقاقه

﴿ لمصنفه ﴾

على ماحقق ان الجلالة علم له تعالى (حمد الشاكرين) سمعت المصنف قدس سره يقول تقديره احمده حمد الشاكرين انتهى فحمد مصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف اى له فهو مفعول مطلق للنوع للفعل المقدر جوازا قال بعض الشارحين انه منصوب بنزع الخافض اى كحمد الشاكرين او مثل حمدهم ومعناه احمد الله

﴿ الوصفى ﴾

٩ المعارض فيه اكتفى بالاشارة اليه يتم المفيد لادنوية عدم المناسبة فى العهد الخارجى عن عدمها فى العهد الذهنى فى قوله ثم لايناسب الى آخره (منه)

الوصفي للحمد كما كان قوله لله اشارة الى استحقاقه الذاتي فيكون سببا لكمال الحمد واعرابه نصب على انه مفعول مطلق مجازي لان الحقيقي اسم ما فعله فاعل عامل مذكور وهو الحمد ههنا وحد الشاكرين ليس كذلك لانه قائم بالشاكرين والحمد العامل قائم بالحامدين فلا يكون حقيقيا فيكون التقدير حمدا مثل حمد الشاكرين فحذف الموصوف والمضاف فنصب حمد ويمكن ان يكون حقيقيا بان يحمل اضافة حمد الى الشاكرين على ادنى ملابسة فيكون الحمد المضاف والعامل قائمين بالحامدين فيكون المفعول المطلق حقيقيا فان قيل اذا كان الاضافة حقيقية فكما يكون المضاف قائما بالشاكرين يكون قائما بالحامدين فيكون حقيقيا فيقال نعم لو كان قائما بهما وهو ممنوع لاستلزامه قيام العرض الواحد بالشخص بمحلين ٧ وهو باطل (والصلوة والسلام على سيد الاولين والآخرين) اللام في الصلاة وكذا لام السلام لا يجوز ان يكون للعهد الخارجي لعدم سبق ذكرها صراحة ولا كناية ولعدم قرينة الاكملية ٦ وغيرها كما في الحمد ولعدم الحضور فاما ان يحمل على الجنس او على الاستغراق فيفيد قصرها على الكينونة للنبي فيلزم الكذب اذا كانت الجملة الصلاتية خبرية او طلب الكاذب اذا كانت انشائية طلبية لوقوعها على الغير ويمكن ان القصر محمول على الادعائي فان قيل يلزم سوء الادب لاحتياجه الى تنزيل بعض الصلاة وهو الصلاة على سائر الانبياء ههنا تنزيل سائرهم منزلة العدم فيقال للقصر الادعائي طريقان احدهما اعتبار التنزيل منزلة العدم وثانيهما اعتبار الترقي الى الكمال في المقصور او في المقصور عليه فالاعتبار ههنا الى الثاني لا الى

﴿ لمصنفك ﴾

كحمد الشاكرين والمراد منهم الانبياء والاولياء فهؤلاء مقبول الشكر عند الله تعالى والمص تبرك القرأن جده بهم ليصير مقبولا بركتهم هذا كلامه ملخصا (اوالصلوة) اى من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء (على سيد الاولين والآخرين) اى على سيد جميع المخلوقين محمد نبينا صلى الله عليه وسلم هذا كقوله تعالى ﴿ رب المشرقين ورب المغربين ﴾ ترك لبيان للجمع وفيه نظر

٧ فان قيل التعبير بالمحلين من المحامدين والشاكرين غير صحيح لاجتماعهما في مادة فيقال ان هذا التعبير مبني على مادة الافتراق بينهما لا على مادة الاجتماع حتى يلزم عدم الصحة في التعبير المذكور والافتراق والاجتماع معلومان من محل بين النسبة وان قيل تعبير الواحد بالشخص غير صحيح لان الغرض الصادر من الجمع وهو الحمد ههنا واحد نوعي لا شخصي فيقال ان هذا التعبير مبني على ان كل فرد من افراد الاعراض وهي المحامد ههنا واحد شخصي كما ان كل فرد من افراد المحامدين والشاكرين محل شخصي مع انه لو اريد بالشخص الشخص الذهني وبالعرض الواحد الواحد النوعي وبالمحلين النوعان ٤

الاول حتى يلزم سوء الادب وما ان يحمل على العهد الذهنى وهو الاظهر لعدم ورود السؤال الوارد على الحمل على الجنس والاستغراق والجملة الصلاتية كالجملة الحمدية فى الكون حقيقة او مجازا الا ان الصلاة اذا كانت بمعنى الدعاء تكون الجملة مجازا عن الانشاء الطلبى فقط لان الدعاء انما يكون به فلو لم تكن مجازا عنه لزم ان لا يصلى المصنف على النبى بخلاف كونها بمعنى التعظيم لانه حاصل باخبار كينونة الصلاة عل النبى ومعنى الاولين المتقدمين بالزمان على النبى عليه الصلاة والصلام والاخرين المتأخرين بالزمان عنه فيكون المجموع كناية عن جميع المخلوقين بقرينة مقام المدح او معنى الاولين المرسلين المتقدمين بالشرافة والرتبة على غير المرسلين والآخرين غير المرسلين المتأخرين عنهم بالشرافة فعلى الاول يكون الاولية والآخرية زمانيتين وعلى الثانى شرفيتين (وعلى آله الطيبين الطاهرين) وهو معطوف على الجار والمجرور لاعلى المجرور فقط وهو سيد ان حكم بعمل حرف الجر

﴿ لمصنفك ﴾

تأمل ٣ ولاشتهار كونه صلى الله عليه وسلم افضل المخلوقين وسيدهم لقوله تعالى ❊ كنتم خير امة وقوله تعالى ❊ وما ارسلناك الا رحمة للعالمين ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ❊ انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر (وعلى آله) اى اتباعه اذهى احد معانيه ولذا ترك عطف الاصحاب عليه انما اعاد كلمة على مع ان الدعاء بلفظ الصلوة على غير الانبياء ٤ والرسل والملائكة بغير تبعية لايجوز ❊ لقوله تعالى لاتجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ❊ ليفيد نوع استقلال البلغ فلا ينافى النهى السابق لعدم التمام ولكونه هنا بالتبعية ورد الشيعة حيث التزموا تركه على لروايتهم الحديث الموضوع وهو من فضل بنى وبين آلى يعلى لم ينل شفاعتى وهذا كقوله تعالى ❊ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ❊ حيث اعيد الجار فى المعطوفين مع ان جميع العزة وكمالها مخصوص به تعالى ليفيد نوع استقلال رد المنافقين حيث عدوا فريقهم الاذلاء اعزاء وفريق المؤمنين الاعزاء اذلاء قال تعالى حكاية عنهم ❊ يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ❊ ثم ردهم الله تعالى بقوله ولله العزة الآية وهذان ٢ من الاطناب نكتة ماذكر (الطيبين) بنور الايمان والعمل الصالح (الطاهرين) من انواع الكفر والعمل الصالح صفتان ما دحتان للآل

٤ المختلفان لصح التعبير بالنسبة الى العرض الصادر من الجميع لاستحالة قيام العرض الواحد وحدة نوعية بالنوعين المختلفين كاستحالة قيام الضحك بالانسان والفرس (منه)

٦ فان قيل قرينة الاكملية ههنا موجودة كما فى الحمد فيراد بالصلوة صلوة الله او صلوة الملائكة والاولياء فيصح ارادة العهد الخارجى العلمى فيقال ان الصلوة الاكمل لاتكون على النبى عليه السلام فقط فاذا حمل اللام على العهد الخارجى يراد كل صلوة اكمل دفعا للترجيح بلا مرجح لعدم قرينة البعضية فيلزم الكذب ان كان الجملة الصلوتية خبرية والا فيلزم طلب الكاذب وكلاهما غير جائز بخلاف الحمد الاكمل لانه كله لله تعالى ٢

الزائد المكرر لئلا يلزم توارد الجارين على المجرور الواحد وهو الآل ويجوز عطفه على المجرور فقط ان لم يحكم بعمله وفائدة الزائد اشارة الى الرد على الشيعة الناقلين فى عدم جوازها ❊ من فصل بينى وبين آلى بعلى لم ينل شفاعتى ❊ بانه موضوع ولو سلم انه صحيح فلا نسلم ان كلة على حرف جر لجواز ان يكون اسم على كرم الله وجهه ومعنى الطيبين الخالون عن الرذالة الباطنية والاخلاق الردية ومعنى الطاهرين الخالون عن الاعمال السيئة فان قيل لم لم يعكس التفسير فيقال ان الاول صفة مشبهة دالة على الثبوت مناسبة للخلو عن الرذالة الباطنية العسيرة ازالتها والثانى اسم الفاعل دال على الحدوث مناسب للخلو عن الرذالة الظاهرية الاول متصفون بالاخلاق الحميدة والاعمال الصالحة ومعنى الثانى الخالون عن الاخلاق الرذيلة والاعمال الصالحة وعلى الاول وجه التقديم ظاهر لان الطهارة الباطنية سبب للطهارة الظاهرية وعلى الثانى رعاية مناسبة هذه الفقرة الاولى وان كان النظر الى تقديم التخلية على التحلية يقتضى تقديم الطاهرين على الطيبين واعرا بهما على ماهو الظاهر جر على الوصفية فان قيل ان الآل مفرد وهما جمعان فلا يتحقق المطابقة بين الموصوف والصفة فى الافراد والجمع فكيف يصح الوصفية فيقال انها وان لم تتحقق بحسب اللفظ لكنها متحققة بحسب المعنى لان الآل لكون اضافته للاستغراق جمع فى المعنى والمطابقة اللازمة بينهما لا يلزم ان تكون بحسب اللفظ فقط بل اللازم وجودها مطلقا او يقال انه اسم جنس جمع بحسب المعنى فيتحقق المطابقة مع قطع النظر عن الاضافة وهذا ان اريد بالآل الاتباع مطلقا ووقوعيان مادحان ان اريد بالاتباع التقاة بالمعنى الشرعى (وبعد فاعلم) الواو عاطفة لهذه الجملة على الجملة السابقة وبعد فى الاصل ظرف من الظروف المكانية ومن قبيل الجهات الست ثم استعيرههنا فى الزمان بعلاقة المشابهة فى الظرفية بقرينة المقام لان المراد من فاعلم بعد زمان الفراغ من الحمدلة والتصليه سواء كان العلم

﴿ لمصنفك ﴾

اومنصوبان على المدح (وبعد) وهى فصل الخطاب يؤتى فى الاقتضاب لتقريبه من التخلص كلفظ اما بعدوهذا وايضا وعامله قول (فاعلم) والفاء فيه اما على تقدير اما كقوله تعالى ❊ وثيابك فطهر ❊ اومن قبيل قوله تعالى

٢ بحسب الحقيقة فلا مانع من العهد الخارجى فى الحمل فيكون الاكلية قرينة مصححة للعهد فيه لا فى الصلوة وان وجد ذهنا فيها كما اشير اليه بقوله كما فى الحمد (منه)

٣ قوله وفيه نظر تأمل لجواز ان يجعل ذلك اول الفقرة الثالثة وفيه نظر لخروج الفقرة عن التساوى وفيه ان التساوى فى القرائن هو الاحسن المطلق فى الاسجاع ثم ما طلبت قرينة الثانية والثالث فافهم (منه)

٤ فلا يقال مثلا ابوبكر صلى الله عليه وسلم ولاعلى صلى الله عليه وسلم بل الدعاء عليه اما بالترضية او بالرحمة والسلامة او بالغفران (منه)

٢ كالآية الكريمة وكلام المصنف قدس سره (منه)

فى مكان تلفظهما او فى غيره فلو حمل على الحقيقة لكان الامر امرا بالعلم بعد مكانهما لا فى مكان واحد وهو خلاف المطلوب والحاصل انه لا معنى لتقييد الامر بالبعدية المكانية والتقييد اللازم تقييد بالبعدية الزمانية لعدم امكان وحدة الزمان وفائدة التقييد وجود المناسبة فى الجملة بملاحظة المضاف اليه المحذوف فى الاتتقال من الكلام الاول الى الثانى والفاء فى فاعلم زائدة جئ بها لتنزيل العامل منزلة الجزاء والمعمول منزلة الشرط فى السببية كما قيل فى قوله تعالى ﴿ وعلى الله فليتوكل المؤمنون ﴾ واعلم باعتبار ضميره المستتر اما حقيقة ان كان خطابا لنفسه على سبيل التجريد البديعى فان اعتبر سبق التعبير عنها فى ضمن البسملة ففيه التفات عند الجمهور لوجود الشرط والا ففيه التفات عند السكاكى فقط فان قيل التجريد يقتضى المغايرة بين المجرد منه والمجرد والالتفات يقتضى الاتحاد فكيف يصح الحكم بالاجتماع فيقال ان ما يقتضيه التجريد المغايرة الاعتبارية والا لتفات الاتحاد الذاتى فلا تنافى وانما المنافاة بين الذاتيين واما مجازا ان كان الخطاب عاما لكل من يصلح للخطاب بعلاقة الاطلاق والتقييد سواء كان هذا الضمير موضوعا لجزئيات المفرد المذكر المخاطب او لمفهومه الكلى بشرط الاستعمال فى الجزئيات على اختلاف الرأيين لانه ذكر دال المفرد المذكر المخاطب سواء كان فردا او مفهوما واريد المفرد مطلقا سواء كان مخاطبا اولا ومذكرا كان اولا واريد به ثانيا كل مفرد يصلح للخطاب فعلاقة الاول التقييد والثانى الاطلاق وفائدة المجاز المبالغة فى الخطاب لتناوله حينئذ لكل صالح له على سبيل البدل بخلاف خطاب الجمع لتناوله له على سبيل الاجتماع (ان طرق اداء المراد ثلثة) الطرق جمع الطريق بمعنى السبيل فى اللغة واستعير ههنا للالفاظ بجامع الايصال الى المقصود والقرينة طرف الخبر لانه عبارة عنها والعرف كما يشعر به تعريفهم بعلم البيان بانه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطريق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه واذا كانت الطرق عبارة عن الالفاظ كانت الاضافة من اضافة السبب الى المسبب ان قيل الثلثة مذكر لان تذكير العدد من الثلثة الى العشرة بالتاء

﴿ لمصنفك ﴾

﴿ وعلى الله فتوكلوا ﴾ (ان طرق اداء المراد) كتب فى الحاشية اى طرق اداء المتكلم ٣ مراده الصحيحة يعنى ان طرق اداء المتكلم المعنى الذى اراد

﴿ والطرق ﴾

٣ فيه اشارة الى ان الاداء مصدر متعد مضاف الى المفعول والفاعل متروك (منه)

والطرق لكونه بمعنى الجماعة مؤنث فلامطابقة بين العدد والمعدود بل بين المبتدأ والخبر لانهما وان لم تكن لازمة ههنا لعدم وجود شرط اللزوم لكنها حسنة فيقال ان المراد بالطرق الطريق بطريق ذكر الكل واراده الجزء بقرينة الخبر لان ثلثية الطرق التى اقلها ثلثة وهى اقل الجمع تستلزم كون الطريق تسعة وهو ظاهر الفساد فتحقق المطابقة وفائدة المجاز وجود المطابقة بحسب الظاهر بين الطرق والثلثة لكون الثلثة جمعا فى المعنى كما ان فائدة المجاز الاول الاشارة الى ان الالفاظ وسائل والمقاصد هى المعانى وان قيل لايصح الحكم بثلثية طريق الاداء لانه يستفاد منه حصر الطريق اليها بمعونة السكوت فى مقام البيان وبمعونة العرف فى امثاله مع الاداء يكون بمثل الاشارة والكتابة والغلط فيقال ان المراد باداء المراد هو الاداء المعتبر عند اهل البلاغة بقرينة تبادر الكمال فطريقه ثلثة فقط فلا اشكال والحصر الى الثلثة حصر استقرائى على ظاهر التعريفات الثلثة لتجويز العقل ان يكون الغلط من طريق الاداء المعتبر عندهم (حقيقة ومجاز وكناية) بدل من الثلثة بدل الكل من الكل ان لو حظ العطف قبل الربط والا فبدل

﴿ لمصنفك ﴾

اداءه الى المخاطب والطرق جمع طريق بمعنى السبيل استعير هنا للالفاظ بجامع الايصال الى المقصود اى الفاظ اداء المراد او الطريق اعم فى اللغة فحينئذ لااستعارة ولا اضافة من اضافة السبب الى المسبب اى الطرق التى هى سبب اداء المراد (ثلثة) خبران (حقيقة ومجاز وكناية) بدل من قوله ثلثة او خبر لمبتدأ محذوف تقديره الاول او اولها او احدها حقيقة الخ وفى بعض الرسائل فاعلم ان المقصود من علم البيان منحصر فى ثلثة اشياء الاول التشبيه والثانى المجاز والثالث الكناية اما البحث عن الحقيقة فيه فلما بينها وبين المجاز من مشابهة التقابل والتضاد انتهى كلامه بعبارته واعلم ان تلك الطريق هى المسماة بعلم البيان وهو علم يعرف به التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة عليه وضوحا وتلك الدلالات اما على ما وضع له فتسمى الوضعية وهى التى يسميها اهل الميزان مطابقة اولا فتسمى العقلية وهى اعم مما يسمونه تضمنا والتزاما او مباينة لما يسمونه عقلية وطبيعية اذ ليس الدلالة فيهما بالعبارة فالتعبير المذكور لايتيسر بالاولى وحدها٢ واما مع الانضمام فلها مدخل فى التعبير

٢ اى منفردة عن البيانية وهى العقلية (منه)

البعض من الكل بتقدير منها ويجوز ان يكون مجموع الثلثة خبر المبتدأ واحد وهو هى وان يكون كل واحد منها خبر لمبتدأ مستقل كالاول والثانى والثالث وقدم الحقيقة فى التفصيل والاجمال لان الدال على غير ما وضع له فرع الدال

لمصنفك

المذكور بان تقع فى اعلى مراتب الوضوح بخلاف الثانية فانها تيسر ذلك التعبير بها منفردة عن الاولى لاختلافها فى الوضوح اذ لوازم الموضوع له ليست فى مرتبة واحدة من الخفاء والجلاء * اقول ظهر مما سبق ان الحقيقة قسمان حقيقة صرفة ليس فيها شائبة التشبيه وحقيقة فيها التشبيه فالمقصود من علم البيان منحصر فى الثلثة التشبيه والمجاز والكناية واما البحث عن الحقيقة الصرفة مع انها لا مدخل لها وحدها فى التعبير المذكور فلتوقف معرفة المجاز بانواعه على معرفتها واما البحث عن التشبيه مع انه عن الحقيقة فلكونه مدخلا له فى ذلك التعبير ولابتناء نوع من المجاز عليه وهو الاستعارة ففيه ثلثة مباحث المبحث الاول فى التشبيه وهو مشاركة امر لامر فى معنى بارادتها فالامر الاول يسمى مشبها والثانى مشبها به وما شاركه[٣] فيه وجه الشبه[٤] والاداة اداة التشبيه فتلك الاربعة اركانه لدخولها فى مفهومه ويجوز حذف كل واحد منها سوى المشبه به والذكر فله باعتبار هما ثمانى مراتب اعلاها ما حذف وجهه واداته فقط نحو زيد اسد اوما مع المشبه نحو اسد بتقدير زيد ثم احدهما كذلك نحو زيد كالاسد واسد فى الشجاعة بتقدير زيد وادناها ما حذف فيه المشبه فقط نحو كالاسد فى الشجاعة اوذكر الجميع نحو زيد كالاسد فى الشجاعة واما الغرض من التشبيه واداته واحوال الطرفين فمذكورة فى المطولات وله ايضا تقسيمات متداخلة مذكورة فيها لكن تذكر ان شاء الله تعالى ما كثر وقوعه فى الكلام وتمس اليه الحاجة فى الاستعارة لتوضح المرام فنقول واما اقسامه فاربعة كما ذكانه لتشبيه مفرد بمفرد سواء كانا مطلقين كزيد كالاسد اومقيدين كزيد وقت القتال كالاسد وقت الصولة اومختلفين كالشمس والمرآة فى كف الاشل اومركب بمركب نحو * كان مثار النقع فوق رؤسنا * واسيافنا ليل تهاوى كواكبه * اومفرد بمركب نحو * كان محمر الشقيق اذا تصوب اوتصعد * اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد * اومركب بمفرد نحو فكانما هو مقمر[٨] وقد يقلب طرفا التشبيه ويسمى تشبيها مقلوبا كالسبع كالمنية فى اغتيال النفوس

٣ ووجه التشبيه والشبه بدونه الوجه (منه)

٤ اى مايشارك الاول فيه الثانى (منه)

٨ او له ياصاحبى تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض كيف تصور تريا نهارا مشمسا قد شابه زهر الربى فكانما هو مقمر الربى بالضم والقصر جمع ربوة وهى الارض المرتفعة كانما هو راجع الى مجموع ماذكر فكانه المشبه مركبا من عدة امور (منه)

على ماوضع له للانتقال وقدم المجاز على الكناية لانها بالنسبة اليه بمنزلة المركب لجواز ارادة الموضوع له فيها دونه (فالحقيقة) الفاء داخل على التفصيل مستعمل فى التعقيب الرتبى على طريق الاستعارة بعلاقة المشابهة فى مطلق التعقيب وانما اتى المظهر فى مقام المضمر لسبق المرجع للالتباس فى مرجعه لاحتمال ان يرجع الى الكناية فى اول الامر لقربها لالان يكون المراد مما سبق الفرد لكونه نكرة بالتنوين ومما ذكر ههنا الماهية لكونه معرفا لانه لوكان المراد مما سبق فردا لبطل الحصر الى الثلثة سواء كان فرد اشخصيا من الحقيقة او نوعيا منها لوجود فرد آخر غير المذكور ولكان مخالفا للمشهور المقرر من ان المراد من الخبر المفهوم نعم لوكان المراد فردا نوعيا من الطرق مساويا لماهية الحقيقة لايلزم المحذوران ولكن على هذه الارادة فالثانى عين الاول فلايصح نكتة المغايرة بل المراد مما سبق المفهوم بقرينة كونه خبرا حكما اوحقيقة على ماعلم من اعرابه وبقرينة الحصر المتعارف فى امثاله كما ان المراد من اللفظ فى لفظ وضع لمعنى مفرد المفهوم بقرينة كونه خبر الكلمة المعرفة و بقرينة كونه جنسا للتعريف واللام ليس للعهد الذهنى لكونه خلاف المتعارف من ان التعريف للماهية بالماهية ولكونه حينئذ تعريفا بالاعم لكون التعريف شاملا لفرد آخر لايشمل المعرف عليه على ذلك التقدير ولاستلزامه عدم معلومية المعرف لانه لوكان معلوما لزم خلاف المفروض وهو كون المراد من المعرف فردا غير معهود وليس للاستغراق ايضا للوجه الاول من الوجوه الثلثة للعهد

وامامرسل وهوماذكراداته اومؤكد وهوماحذفت ومن المؤكدما اضيف فيه المشبه به الى المشبه نحو قولهم لجين الماء اى الماء كاللجين واللجين الفضة مكبر معنى مصغر لفظا شبه به الماء فى البياض والصفاء ثم غير التركيب الى الاضافة البيانية للمبالغة فى لجينية الماء حتى كان كانه اصل الفضة ومعدنها وامثال هذا التشبيه كثيرة فى الكلام فاحفظ فانه ينفعك فى افادة المرام والمبحث الثانى فى المجاز وعلاقاته لما فرغ من التقسيم شرع فى بيان كل قسم مقدما حقيقة على المجاز لما عرفت فقال بالفاء تفصيلا لما اجمله (فالحقيقة) هى والمجاز منقول عرفى فالحقيقة منقول من فعيل بمعنى فاعل اومفعول من حق بمعنى ثبت اواثبت اى اللفظ الثابت اوالمثبت

الذهنى ولاستلزامه احضار افراد غير محصورة فى عدد على التفصيل وهو محال فاما ان يحمل على العهد الخارجى الصريحى النوعى لسبق مدخول اللام صراحة فيكون المراد منه الحصة وهى تقتضى ذا الحصة المطلق فيلزم ان يتكلف لوجوده بان يأول بما يطلق عليه لفظ الحقيقة وفيه احتمالات اربعة الاول معناه سواء كان حقيقة لغوية اوعقلية والثانى معناه سواء كان حقيقة اصطلاحية اولغوية بمعنى الثابتة وكون الاولين فى المعنيين حصة من المطلق ظاهر والاحتمال الثالث معناه سواء كان لفظ حقيقة اوافرادها اومفهومها وهو حصة من هذا المطلق والاحتمال الرابع معناه سواء كان حقيقة عربية اوفرسية اوتركية اوغير ذلك والعربية حصة من هذا المطلق والقرينة على ارادة الحصة سبق الذكر صراحة فى كل الاحتمالات فى التأويل وفى الاحتمال الرابع يلزم تخصيص لفظ فى جنس التعريف بلفظ عربى بقرينة وقوعه فى علم البيان من العلوم العربية حتى لايلزم التعريف بالاعم واما ان يحمل على الجنس بمعنى الماهية المطلقة لا المجردة حتى يلزم عدم معلومية الافراد اجمالا وهو الاظهر والاشهر لعدم المحذور والتكلف ومعنى الحقيقة فى اللغة الثابته فنقل الى اللفظ الثابت فى الموضوع له على طريق نقل العام الى الخاص وتاؤها للنقل عند الجمهور وللتأنيث عند السكاكى (لفظ) لايرد على التعريف الضمائر المستترة الحقيقية بخروجها عنه بقيد لفظ على تعريفه المشهور لدخولها فيه لكون قيد حكما معتبرا فيه ولكن ترد على تعريفه الغير المشهور وهو صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج فيجاب بتعميم اللفظ من الحقيقى والحكمى والضمائر المستترة وان لم تكن الفاظا حقيقية على هذا التعريف لكنها الفاظ حكما فيدخل المستترة الحقيقة فى تعريف الحقيقة والمجاز فى تعريف المجاز (مستعمل) والمتبادر من مطلق الاستعمال

﴿ لمصنفك ﴾

فى موضعه فالتاء علامة للنقل متأخرة عنه كتاء الاكيلة والذبيحة وقيل منقولة من فعيلة فالتاء علامة للتأنيث متقدمة على النقل والمجاز منقول من مفعل مصدرا بمعنى فاعل الى اللفظ الذى جاز موضعه وقيل من مفعل اسم مكان لان اللفظ مكان الجواز الى المعنى وطريق اليه ذكره صاحب الهوادى (لفظ) موضوع هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج (مستعمل) قال فى الامتحان

الاختيارى القصدى كما هو المتبادر عن سائر الافعال الاختيارية فيخرج الغلط المستعمل فى الموضوع له كما اذا اراد المتكلم ان يذكر البشر وتكلم لفظ الانسان بغير قصد على طريق الغلط ويخرج الالفاظ المستعملة فى المعنى التضمنى والالتزامى فى ضمن الاستعمال فى المعنى المطابقى لانها ليست بشئ من الطرق الثلثة بالنسبة اليهما ومعنى الاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبة فهو فرع الوضع كذا فى الامتحان (فيما) اى معنى (وضع) اى اللفظ وضعا شخصيا اونوعيا خاصا او عاما (له) اى لذلك المعنى كليا كان او جزئيا وحذف فاعل وضع واقيم مفعوله مقامه للعموم يعنى سواء كان الواضع اهل اللغة او اهل الشرع اواهل العرف اواهل الاصطلاح فيحصل للوضع اثنان وثلثون قسما بالاعتبارات الثلثة فتخرج الثمانية لعدم الوجود فتبقى اربعة وعشرون قسما وهذا القيد احتراز عن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له اللفظ كالاسد المستعمل فى الرجل الشجاع واحتراز عن الغلط الصادر قصدا المستعمل فى غير ماوضع له (من حيث انه) المعنى (ماوضع له) الغرض منه تقييد الاستعمال ليحصل الفائدة الآتية فى المتن فهو اما حال من مافى فيما واما حال عن الضمير المستتر فى المستعمل الراجع الى اللفظ وعلى التقديرين فالعامل هو مستعمل فيحصل التقييد المطلوب لان الحال وصف لصاحبها وتقييد لعاملها ويجوز ان يرجع

﴿ لمصنفك ﴾

الاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبة ٣ فهو فرع الوضع وبه خرج مالم يستعمل فانه قيل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز ولا كناية (فيما) اى معنى او المعنى الذى (وضع له) ذلك اللفظ لذلك المعنى بوضع لغوى او شرعى اواصطلاحى اوعرفى وخرج به مااستعمل فى غيره من المجاز والكناية واللفظ (من حيث انه ماوضع له) سيأتى فائدة هذا القيد فى المتن فاعلم ان الوضع اما لغوى ان كان الواضع واضع اللغة وهو الله تعالى اوالبشر على الاختلاف كوضع السماء والارض اوشرعى ان كان الشارع كوضع الصلوة والصوم اواصطلاحى ان كان اهل صناعة كوضع اهل المعانى الايجاز والاطناب واهل البيان الحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية واهل البديع التورية والايهام والتجنيس والترصيع اوعرفى ان كان اهل عرف عام كوضع الدابة والحيوان فظهر ان الحقيقة

٣ هذا لكن سمعت المصنف استادى قدس سره حين درس الامتحان يقول الاخصران يقال الاستعمال ذكر اللفظ الموضوع لتفهيم المراد قوله المراد يشمل المعنى الحقيقى والمجازى والكنائى ﴿ منه ﴾

ضمير انه الى اللفظ وان كان بعيدا على الاحتمال الاول ولايجوز ان يكون عن الضمير المستتر في وضع لازوم تقييد الشيء بنفسه وهو تقييد الوضع به مع انه خلاف المطلوب وعن اللفظ المذكور في جنس التعريف لانها حينئذ تكون تقييدا للنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر وهو خلاف المطلوب (والمجاز) في اللغة مصدر بمعنى الجواز والانتقال فنقل الى المعنى الجائز من قبيل نقل اسم المتعلق الى المتعلق ثم نقل الى اللفظ الجائز عن الموضوع له الى غيره من قبيل نقل العام الى الخاص على ماهو الظاهر (لفظ) بدل من الكلمة المأخوذة في التعريف على ماهو المشهور الى اللفظ لئلا يخرج المجاز المركب عنه مع كونه من افراده وكذا التبديل في تعريفي الحقيقة والكناية (مستعمل في غير ماوضع له) اي في معنى مغاير لما وضع له خرج به الحقيقة المستعملة في الموضوع له من كل وجه كالاسد المستعمل في الحيوان المفترس في رأيت اسدا في الصحراء وفائدة مستعمل علم مما سبق (من حيث انه) اي المعنى المغاير (غيره) فان قيل تقييد المستعمل فيه بحيثية المغايرة مناف للتقييد بعلاقة بينهما فيستلزم جمع المتنافيين فيقال لانسلم المنافاة كيف والمغايرة مطلقة وهي تحتمل المغايرة من كل وجه والمغايرة من وجه والاولى منافية والثانية غيرها فاذا قيد بقيد العلاقة سقط الاحتمال الاول فلا منافاة لان العلاقة والمناسبة بين الشيئين تستلزم المغايرة وان لم تستلزم لها فتكون

﴿ لمصنفك ﴾

اربعة اقسام لغوية وشرعية واصطلاحية وعرفية وكذا المجاز اربعة اقسام من اي وضع جاز وتعدى نسب الى ما نسب اليه ذلك الوضع من اللغة والشرع والاصطلاح والعرف فنقول (والمجاز لفظ كذلك مستعمل) فائدته مامر في تعريف الحقيقة (في غير ماوضع له) اي في معنى غير معنى اوالمعنى الذي وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى باحد تلك الاوضاع المذكورة فيقال مجاز لغوي ومجاز شرعي ومجاز اصطلاحي ومجاز عرفي وبعض قسم المجاز الى مجاز وضعي ومجاز عقلي ثم قال وانما وصفنا المجاز المذكور بالوضعي دون اللغوي كما فعله غيرنا لعدم صدقه ٢ على المجاز العرفي والشرعي ومن عرف المجاز على وجه يعم الانواع الثلثة ثم وصفه عند التقسيم باللغوي لم يكن على بصيرة انتهى وبقوله في غير ماوضع له خرج الحقيقة مرتجلا كان اومنقولا اوغيرهما وفائدة قوله (من حيث انه غيره) اي غير ماوضع له ستأتي

٢ فيه ان المراد باللغوي في عبارتهم هنا اللفظي بقرينة المقابلة لقولهم العقلي فيشمل غيره من الشرعي والعرفي والاصطلاحي فافهم (منه)

العلاقة كالانسان وحيثية المغايرة كالحيوان فان قيل اذا ذكر المطلق ينصرف الى الكمال وهو المغايرة من كل وجه ههنا فيلزم المنافاة المذكورة لان الغيرية ههنا مطلقة مع تكررها فيقال نعم لو لم يوجد المانع عن الانصراف الى الكمال وهو ممنوع لان قيد العلاقة مانع عنه فان قيل فيتوقف صحة قيد حيثية الغيرية على قيد العلاقة لتوقف ارادة المغايرة من وجه عليه وصحة قيد العلاقة تتوقف لدفع المنافاة على صحتها فيلزم الدور فيقال ان صحة قيد حيثية الغيرية موقوفة على وجود قيد العلاقة وصحته تتوقف على صحة قيد الحيثية فهي موقوفة على وجود العلاقة وموقوف عليها صحتها فيتغاير جهتا التوقف فلا دور (بعلاقة) ان قيل لم لم يقل لعلاقة باللام فيقال لئلا يتوهم كونها علة موجبة للاستعمال في غير الموضوع له لانها علة مصححة له فان قيل فكان عبارة بعلاقة قاصرة عن افادة المرام وهو كونها علة مصححة له فيقال انه لا نسلم القاصرية كيف والباء لفظ خاص يفيد مدلوله قطعا وهو الالصاق فيفيد عدم انفكاك الاستعمال الصحيح في غير الموضوع له عن العلاقة فيفيد المرام بلا ايهام خلافه فالباء متعلق بمستعمل والمراد بالعلاقة العلاقة الملحوظة المعتبرة عند المستعمل بعدان كانت معتبرة عند اهل البيان لان العلاقة الصحيحة لاستعماله هي الملحوظة له بعده لا ذات العلاقة وفائدتها اخراج الغلط القصدي والمسامحة سواء وجد فيه ذات العلاقة اولا اصلا (بينهما) اي بعلاقة كائنة بينهما بالذات فقط او بالذات وبالواسطة فعلى الاول يخرج عن تعريف المجاز المجاز على المجاز وعلى الثاني لا (اي اتصال) تفسير للعلاقة وباعثه الخاص ورود السؤال بانه اما ان يراد بها العلاقة الواحدة بالشخص من العلاقة الآتية على ماهو الظاهر من من وقوع النكرة في سياق الاثبات فيخرج عن التعريف المجازات

﴿ لمصنفك ﴾

في المتن قوله (بعلاقة) لاحظها المتكلم حين الاستعمال حتى لو لم يكن العلاقة اصلا او كانت ولكن لم يلاحظها المستعمل حينئذ لم يكن مجازا بل غلطا كائنة تلك العلاقة (بينهما) متعلق بقوله مستعمل او حال من ضميره وهي بالفتح تستعمل في المعاني وبالكسر في الامور الحسية والاعيان قال في الصحاح هي بالكسر علاقة السوط ونحوها وبالفتح علاقة الحب وستأتي فائدة هذا القيد وقوله (اي اتصال ومناسبة بين الموضوع له والمستعمل فيه)

المستعملة بغير تلك العلاقة فلا يكون جامعا لافراده واما ان يراد بها كل علاقة منها فيلزم تحقق كل علاقة في المجاز الواحد فيلزم ان يكون التعريف تعريفا بالمباين لعدم وجود كل علاقة في مجاز واحد من المجازات وفائدته الخاصة دفعه بان المراد العلاقة الكلية بقرينة بينهما لانه صفة جئ بها للتعميم كما جئ في الارض في قوله تعالى ﴿ ومامن دابة في الارض الا على الله رزقها ﴾ وهذا الجواب باختيار الشق الثالث على ماهو الظاهر من التفسير بالاتصال ويمكن باختيار الشق الاول من الشقين المذكورين وجعل وحدة العلاقة الواحدة بالشخص على الوحدة الشخصية الكلية الغير المعينة الشاملة لكل واحدة من العلاقات على سبيل الاحتمال على ماهو المستفاد من تنكير علاقة لا على الوحدة الشخصية المعينة الغير الشاملة وهذا كما يقال في الوحدة المستفادة من تاء الكلمة في رفع المنافاة بين الجنس والوحدة ويمكن ان يكون السؤال بعدم الجامعية بتوهم جعل العلاقة اللزوم كما في الشرطية اللزومية والجواب بالتعميم كما ذكر (ومناسبة) عطف تفسير للاتصال وفائدته دفع احتماله للانفصال بين المقدم والتالي وبيان معناه الاصطلاحي ههنا (بين الموضوع له والمستعمل فيه) تفسير لضمير بينهما لاحتمال ان يرجع في اول الامر الى اللفظ الموضوع والموضوع له او المستعمل فيه يرد السؤال بعدم المانعية بالغلط القصدي لوجود العلاقة بين اللفظ والموضوع له او المستعمل فيه فيه وهي الدالية والمدلولية وبعدم افادة المراد من قيد العلاقة وهو بيان العلة المصححة للاستعمال في غير الموضوع له وهي العلاقة بين الموضوع له والمستعمل فيه ولذلك فسر الضمير كذلك (مع قرينة) متعلق بمستعمل كما هو الظاهر المطابق لتعلق الباء به في بعلاقة ويجوز ان يكون حالا من ضمير به او حالا من بعلاقة او صفة لها فان قيل كلمة مع قد تدخل على التابع كما في قوله تعالى (ان الله معنا)

﴿ لمصنفك ﴾

اى بين المعنى الحقيقي والمجازي تفسير لقوله بعلاقة بينهما (مع قرينة) قال في شرح الفريدة صفة لعلاقة اى بعلاقة كائنة مع قرينة والاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه صحة المجاز ولك ان تجعل قوله مع قرينة حالا من المستكن في المستعمل انتهى لكن الاستاد كان يختار التوجيه الاخير فلذلك ترك العطف هنا وفائدة